Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

The Ninth International Scientific Academic Conference
Under the Title "Contemporary trends in social, human, and natural sciences"
المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع
تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية"
17 - 18 يوليو – تموز 2018 - اسطنبول – تركيا
http://kmshare.net/isac2018/

انفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج ومظاهر العلاقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين للمدة (2004-2016)

م.د.عمار عبد الهادي شلال
جامعة الانبار–كلية الادارة والاقتصاد

م.م.بسام امين صبري
جامعة الانبار–رئاسة الجامعة

م.صبحي عبد الغفور جروان
جامعة الانبار–رئاسة الجامعة

الملخص

ان مدى الحاجة لاعتماد الاقتصاد العراقي الى الخارج احتاج الى تحليل مؤشرات الانكشاف الاقتصادي للتصدير والاستيراد والتوزيع والتركيز والمديونية، التي تشمل الجوانب الكلية للاقتصاد الوطني، من خلال استخراج مؤشرات، التي تعكس طبيعة العلاقة هذا الاقتصاد مع الخارج.

تمثلت مشكلة البحث في ضعف السياسات الاقتصادية في توجيه وتصحيح مسار التنمية مما يعمل على خفض الاعتماد على المنتج الواحد من خلال زيادة انتاج السلع والخدمات الاخرى في القطاعات المنتجة محلياً التي ادت الى زيادة الارتباط بالخارج.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

من اهم توصـــيات البحث ان عدم قدرة هذا الاقتصـــاد على النهوض بعملية التنمية يتطلب العمل على جذب الاســـتثمارات المحلية والاجنبية وتوظيفها في القطاعات الخدمية والانتاجية , وذلك لإمكانية زيادة الإنتاج لإعادة التوازن مع الخارج لصـــالح هذا الاقتصـــاد ،والعمل على تقليل العقبات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي من خلال توفير الدعم الكامل له لخلق القدرة على النمو الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي في ظل ما يتمتع به هذا الاقتصـــاد من مقومات كبيرة متمثلة بالموارد المائية والمناخ والتربة والعمل والموارد المالية.

المقدمة

أن التعرف على طبيعة العلاقة مع الخارج تعطي تصور واضح على مدى عمق ارتباط او ما يسمى بالتبعية الاقتصادية لبلد ما باقتصادات بلدان اخرى الناتج عن العلاقات الاقتصادية، اذا أن كثير من بلدان العالم تختلف وتتفاوت فيما تمتلكه من موارد أولية وانتاج صناعي وزراعي وخدمات، لذا أوجب على كل دولة أن تدخل في علاقات تجارية مع البلدان الاخرى، لأنه لا يمكن لأي دولة أن تكتفي ذاتياً وكلياً دون الحاجة الى الغير ،ان مدى الحاجة لاعتماد الاقتصاد العراقي الى الخارج احتاج الى تحليل مؤشرات الانكشاف الاقتصادي للتصدير والاستيراد والتوزيع والتركيز والمديونية، التي تشمل الجوانب الكلية للاقتصاد الوطني، من خلال استخراج مؤشرات، التي تعكس طبيعة العلاقة هذا الاقتصاد مع الخارج، فكلما كانت هذه النسب قريبة من الصفر دل على توازن العلاقة وكلما ارتفعت هذه النسب ارتفعت معه مدى الحاجة الى الخارج، إذ ظهرت ارتفاع نسبة هذه المؤشرات بشكل كبير للمدة(2004– 2016) نتيجة للظروف التي مر بها هذا الاقتصاد من حروب وازمات لثلاثة عقود ماضية لتورث تركة كبيرة من المشاكل والسلبيات في العقد الرابع والتي لايمكن التخلص منها خلال فترة قصيرة متمثلة بضعف شامل لجميع مفاصل هذا الاقتصاد، وعدم ملائمة السياسات المالية والنقدية والتجارية، واقتصار نشاط هذا الاقتصاد على انتاج النفط لينعكس هذا الارتفاع في انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال بيان طبيعة وعمق العلاقات بين الاقتصاد العراقي والاقتصادات الاخرى من حيث التوازن من عدمه، وتحديد مدى المخاطر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن عدم التوازن.

مشكلة البحث:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

تكمن مشكلة البحث في ضعف السياسات الاقتصادية في توجيه وتصحيح مسار التنمية مما يعمل على خفض الاعتماد على المنتج الواحد من خلال زيادة انتاج السلع والخدمات الاخرى في القطاعات المنتجة محلياً التي ادت الى زيادة الارتباط بالخارج.

فرضية البحث:

زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على اقتصادات البلدان الاخرى لسد حاجة الطلب المحلي من السلع والخدمات الناتج عن ضعف تنوع الانتاج مما أدى الى اثار اقتصادية واجتماعية انعكس سلباً على تحقيق تنمية مستقلة.

هدف البحث:

1- دراسة مؤشرات الانكشاف الاقتصادي للتعرف على طبيعة عمق العلاقة للاقتصاد العراقي مع الاقتصاد الدولي.

2- تحديد الاسباب التي ادت الى زيادة الارتباط بالخارج.

منهج البحث:

يعتمد الباحث على اسلوب المنهج التحليلي الوصفي من خلال عرض وحساب المؤشرات وتحليلها.

هيكلية البحث:

تقسم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور، نتناول في أولهما حجم تداخل الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد الدولي، ثم نتناول في المحور الثاني الاقتصاد العراقي وعلاقته مع صندوق النقد الدولي، أما المحور الثالث فنتناول اسباب زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على الخارج

البند الاول: حجم تداخل الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد الدولي

1- مؤشر درجة الانكشاف التجاري:

يعد مقياس الانفتاح التجاري احد مقاييس ظاهرة التبعية الاقتصادية التي تعد وثيقة الصلة بالتخلف في الاطار الرأسمالي. والمقصود بالتبعية من هذا المنظور تلك الحالة التي نشأت من عملية تاريخية تم بمقتضاها الحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي وهيمنة دول المركز الرأسمالي. ومعها الشركات المتعددة الجنسيات على مصير الدول النامية من خلال تسخير موارد الدول التابعة لخدمة اغراض دول المركز وشركاته الاحتكارية الكبرى في اطار استراتيجية عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه. مع احتفاظ الدول التابعة بدور متدنٍ في التقسيم الدولي للعمل. (**مراد, Saoulimourad.**(

اذ لا بد لنا من تحليل هذا المؤشر لغرض الوصول الى الحقائق التي توضح مدى حاجة هذا الاقتصاد للخارج, ومن الجدول (1) الذي يوضح نسبة التجارة الخارجية (صادرات + استيرادات) الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة من (2004 – 2016), فالنسبة (105%) لعام (2004) هي اعلى نسبة انكشاف تجاري على الخارج خلال مدة الدراسة , ثم اخذت بالانخفاض وبمستويات متقاربة لتكون في عام (2016) بنسبة انكشاف تجاري (59%) وبذلك فان ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري للعراق يدل على مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الخارج.

جدول (1) مؤشر الانشكاف التجاري للاقتصاد العراقي للمدة (204-2016) نسبة مئوية

النسبة	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي %	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي %	المؤشر %
2004	57	48	105
2005	41	47	88
2006	32	46	78
2007	22	44	66
2008	27	48	75
2009	32	33	65
2010	30	35	65
2011	26	43	69
2012	27	43	70
2013	26	39	65
2014	24	38	62

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

52	**31**	**21**	**2015**
59	34	25	**2016**

المصدر:الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على :

- **البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, النشرات السنوية للمدة (2004 – 2016)**
- **وزارة التخطيط والتعاون الائتماني العراقي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات , النشرات السنوية للمدة (4002 – 2016).**

1- مؤشر الدين العام

يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها احدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط انشاء هذا الدين (**عمر, 2003: 2)**

ويعرف الدين العام بانه مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية او الخارجية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة , والدين العام محل تأييد ورفض في ضوء ما يفرزه الدين العام من اثار ايجابية او سلبية على مستوى التوظيف والانتاج والعدالة في توزيع الدخل القومي (**عبد المجيد ,1996: 405)** ويقسم الدين العام الى قسمين دين عام داخلي ودين عام خارجي, فالدين العام الداخلي هو العبء النقدي المباشر بجملة المدفوعات النقدية الى الدائنين المحليين لسداد اصل الدين وفوائده والعبء النقدي المباشر للدين العام الداخلي يتلخص في تحويل القوة الشرائية من دافعي الضرائب الى حاملي السندات الحكومية وما لهذه العملية من اثر في زيادة او انخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخل , اما الدين العام الخارجي هو العبء النقدي المباشر بجملة المدفوعات النقدية الى الدائنين الخارجيين لسداد اصل الدين وفوائده والعبء النقدي المباشر للدين العام الخارجي يقاس بما تتضمنه هذه المدفوعات من نقص في حجم الرفاهية الاقتصادية بالنسبة للمجتمع المدين وتحويل الفائض الاقتصادي عند السداد**(فوزي, 1965 :365-366).**

ويمثل المؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة التي تربط بين حجم الديون وقاعدة الموارد (GDP) ويتحدد الدين العام بجملة محددات اساسية تمثل متغيرات اقتصادية مهمة في اي اقتصاد، إذ بلغت نسبة هذا المؤشر (3.6%) عن قيمة GDP.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

2- مؤشر التوزيع السلعي للصادرات والاستيرادات العراق

ان الاعتماد على تصدير سلعة واحدة يؤثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية وبالتالي محاولة تنويع هيكل الصادرات امر حيوي يحقق استقلالية التنمية الاقتصادية **(قبسة, 2012)**. ويعكس هذا المؤشر مستوى التطور الاقتصادي الذي بلغه الاقتصاد من خلال معرفة مركز ثقل السلع التي ينتجها ويستوردها **(جواد, 1988: 14)** ومن الجدول (2) الذي يوضح مدى وتنوع صادرات واستيرادات العراق (2004 – 2016) اذ يتضح لنا الخلل الكبير في عدم تنوع صادرات العراق , لاستحواذ قطاع الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها, اذ يتضمن هذا القطاع صادرات النفط الخام, الذي بلغ نسبة متوسط مساهمته للمدة (2004 – 2016) ما نسبته (93%) من مجمل الصادرات, وبهذه النسبة وما وصلت اليه مساهمة هذا القطاع من مجموع الصادرات للعام (2015) التي بلغت (99.2%) يمكن القول ان الاقتصاد العراقي يكاد ينعدم فيه الانتاج المعد للتصدير واعتماد صادراته على قطاع النفط الذي اصبح هو المتحكم في هذا الاقتصاد. اما التنوع السلعي للاستيرادات الذي له اهمية كبيرة في التعرف على نمط الاستيرادات وحجمها **(عباس, 1992: 7)** اذ يمكن ان نقول من نفس الجدول تنوع استيرادات العراق لجميع انواع السلع وبشكل مرتفع وهذا يدل على ضعف الانتاج من السلع الزراعية والصناعة وخدمات اخرى, وهذا ادى الى زيادة الطلب المحلي على الاستيرادات مقابل عدم تنوع الصادرات واعتمادها على قطاع النفط ليكون الاقتصاد العراقي تابعاً لاقتصادات الدول المستهلكة للنفط.

البند الثاني: الاقتصاد العراقي والعلاقة مع صندوق النقد الدولي

1- تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي

أولاً: التعريف بصندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الامم المتحدة والذي نشأ بموجب معاهدة دولية في العام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره اعضاءه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة وقد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947.) **(الموقع الالكتروني: www.imf.org)**.

ولا يشترط للعضوية فيه ان تكون الدولة عضوا في منظمة الامم المتحدة ويضم الصندوق للأعضاء الاصليين وهي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز والتي اودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى اخر ديسمبر من العام 1946. اما الدول التي انظمت بعد ديسمبر 1946 فلا تعتبر اعضاء اصليين وقد صدر قبول عضويتها قرارات من

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الحقوق والالتزامات بين كل من الاعضاء الاصليين والاعضاء الجدد ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق وذلك بعد ابلاغه او اذا ما عجز احد الاعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاق، فانه من الممكن ان يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق اما اذا استمر عجزه بعد فترة معينه فانه يرجى منه الانسحاب من الصندوق. **(عوض الله, 1999 :156 – 157).**

ثانياً: نشأة صندوق النقد الدولي

في مؤتمر بريتون وودز والذي عقد في العام 1944م في نيوهامشير في الولايات المتحدة الامريكية وذلك من اجل مناقشة وبحث السلوك النقدي الذي يتعين على دول العالم الامتثال له في الفترة المقبلة وكذا ضرورة الاتفاق على نظام نقدي جديد يوعز حرية التجارة ويمد الدول الاعضاء بالسيولة الكافية , عرض في هذا المؤتمر اهم مقترحين وهما لكل من اللورد كينز الانكليزي وهاري هوايت الامريكي من اجل تحقيق الاهداف التي عقد من اجله.

ثالثاً: العلاقة بين صندوق النقد الدولي والعراق

ان العراق عضو مؤسس في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من عام 1944 وقد شارك مع الدول النامية في تأسيس الصندوق وكان العراق له تعاملات عديدة مع الصندوق والبنك الدوليين حيث استلم قروض منه في الفترة ما بين 1950 و 1973 وقد استخدمت في المجالات الزراعية والتعليم والسيطرة على الفيضانات والاتصالات اللاسلكية والنقل وكان اخر قرض قد استلمه العراق عام 1979، لكن بدأت بعد ذلك العلاقة تتعثر بين العراق وصندوق النقد الدولي بعد ان قرر النظام السابق عدم تزويد الصندوق بأي بيانات تتعلق بالاقتصاد العراقي ولم تعد العلاقة الى طبيعتها الا بعد عام 2003 مع العلم ان علاقات العراق مع المنظمتين كانت محكومة بقرار مجلس الامن الدولي 1383 لعام 2003 الذي اوجب على العراق التعامل بإيجابية وتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين لغرض الوصول الى تسوية ديون العراق الخارجية من خلال اتفاق (نادي باريس) وهو قرار ملزم للعراق وليس خيار له على اعتبار حسب وجهة نظر مجلس الامن ان استقرار العراق هو جزء من الاستقرار الاقتصادي الاقليمي والدولي مع العلم ان العراق آنذاك تحت وصاية البند السابع من ميثاق الامم المتحدة مما يجعل سيادته وعلاقته مع الاطراف الدولية ضعيفة. **(الفضل, 2010: 137)**

2-القروض الممنوحة وشروط الاصلاح من صندوق النقد الدولي

لقد قام صندوق النقد الدولي بمنح العراق عدة قروض واتفق على منحه قروض اخرى, فقد حصل على قرض قيمته (366) مليون دولار في (2005) ولمدة (15) خمسة عشر شهراً, ومنح قرض قيمته (744) مليون دولار في

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

(2007) مليون دولار ولمدة (15) خمسة عشر شهراً, وحصل على قرض قيمته (3.6) مليار دولار لمدة سنتان في (2010).

ووصلت القروض الممنوحة في عام (2016) الى 60 مليون دولار، حيث أن منح هذه القروض لا يتم الا بتحقيق جملة من مطالب صندوق النقد الدولي التي يجب أن يؤخذ بها من الجانب العراقي لمنحه القروض والتي يمكن إيجازها بالفقرات التالية **(الفضل ، 2010: 145-146)**.

- إحداث زيادة في النمو.
- تنوع قاعدة الانتاج.
- إصلاح تشوهات آليات السوق.
- خفض معدلات التضخم.
- إستقرار أسعار الصرف.
- خفض الدعم الحكومي والتخلص مته.
- خفض عجز الموازنة.
- تحرير التجارة الخارجية.
- خصخصة بعض القطاعات للنهوض بالقطاع الخاص.
- العمل على جذب الاستثمارات.
- إستكمال الاجراءات الاصلاحية التي لم تكتمل في البرنامج السابق.
- توجيه الموارد نحو الاستثمار في القطاع الخاص.
- إعطاء القطاع الخاص الاولوية والخصوصية للاستثمار في قطاع النفط.
- خفض الانفاق الحكومي وخاصة في مجالات الاجور ومعاشات التقاعد.
- يجب أن تكون الزيادة محدودة للتوظيف في مجالات التعليم والصحة والأمن.
- تحسين الادارة المالية وتنفيذ الموازنة العامة.
- زيادة الشفافية والمساءلة في مجال صناعة النفط.
- إصلاح القطاع المصرفي.

شروط الاصلاح ومدى ملائمتها مع صندوق النقد الدولي

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الغرض الاساسي الذي انشأ الصندوق من اجله هو العمل على تحقيق اصلاحات مالية في اقتصادات الدول الاعضاء وهذا الدور من السعة والاهمية التي يصعب الاحاطة بها بصورة وافية, حيث ينصرف الاصلاح المالي في مجالات معينة وهي اصلاح نظام سعر الصرف واصلاح الادارة المالية وتحرير التجارة وتحقيق الشفافية والحوكمة وتطوير الاسواق المالية. **(المعموري, 2017: 218)**.

ان الوظيفة الاساسية التي انشئ من اجلها صندوق النقد الدولي هي العمل على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف من اجل المحافظة على اسعار صرف مستقرة لعملات الدول الاعضاء وعلى علاقات نقدية منتظمة مع الاعضاء الاخرين وتجنب تغير اسعار الصرف لأغراض المنافسة التجارية كما نصت المادة الثامنة القسم (3) من اتفاقية تأسيس الصندوق بقولها ((لا يجوز لأي بلد عضو ان يدخل في ترتيبات تمييزية لمبادلة العملة او يشترك في ممارسات تعدد اسعار الصرف ولا السماح بذلك لأي من هيئاته المالية المشار اليها في القسم 1 من المادة الخامسة)). (الدليمي, 2005: 5).

اما دور الصندوق في تحقيق اصلاح الادارة المالية فنلاحظ ان المفهوم التقليدي للإدارة المالية ينصب على طرق التمويل المختلفة أياً كانت طريقة الحصول على اموال اما المنهج الحديث فقد نظر نظرة شاملة واسعة للمهام المالية فكان اهتمامه بتدبير الاموال وكيفية صرفها وما هو الاستعمال الامثل للأموال، أي إنها باختصار سياسة الدولة في كيفية الحصول على الأموال العامة من ضرائب أو ريع موارد طبيعية...الخ، وطرق انفاقها واستثمارها المثلى، فالدولة من خلال الايرادات العامة تتمكن من القيام بالنفقات العامة لتحقيق الحاجات العامة للمجتمع. والواقع أن هذا الدور مهم جداً يمارسه الصندوق في سبيل الاصلاح الاقتصادي وهذا ما جعل الصندوق يجعل اصلاح الادارة المالية إحدى الالتزامات الاساسية التي الزم العراق بتطبيقها وتنفيذها في اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالثة في ظل ما يعانيه العراق من سوء ادارة المال العام والفساد المالي والاداري الواسع النطاق في مرافق الدولة المختلفة

مدى ملائمة شروط الاصلاح مع الاقتصاد العراقي

ان الشروط التي تضعها هذه المؤسسة (صندوق النقد الدولي) المعروفة باسم برامج التثبيت والتصحيح الاقتصادي، كثيراً منها لا يخدم هذا الاقتصاد بل له اثار سلبية على الوضع الاجتماعي في هذه الفترة المتمثلة بخفض الدعم الحكومي في مجال الوقود والرعاية الاجتماعية والاجور والتقاعد، فالبطاقة التموينية قلصت الى اربع مواد مع التلكؤ في تجهيزها وشطب عائلة كل موظف يتجاوز راتبه الشهري (1.5) مليون دينار عراقي**(وزارة التخيط والتعاون الانمائي: 2015)**. ورفع اسعار الوقود (البنزين، زيت الغاز) الى أكثر من (400) دينار عراقي للتر الواحد الذي كان الاثر الكبير في ارتفاع الاسعار المواد الاولية والغذائية والصناعية المنتجة محلياً وعدم قدرتها على المنافسة دولياً، كم

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

أن خفض الاجور والاعتراض على رفعها متزامن مع محدودية دخل الفرد العراقي، وإذا ما أخذنا نسبة السكان تحت خط الفقر نجدها تبلغ (23%) لعام (2016). (**التقارير السنوية للبنك المركزي، 2016).**

وكذلك الدعوة الى خفض التوظيف في الصحة والتعليم والامن، فإننا أكثر حاجة الى استقطاب الكفاءات في هذه المجالات التي هاجرت من العراق بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها هذا البلد من تردي القطاع الصحي وتوجه المواطن للعلاج في خارج البلد فضلاً عن عزوف الكثير من الشركات الكبرى عن الاستثمار في العراق بسبب المشاكل الامنية والادارية والمالية والنقدية.

أما قطاع التعليم وما يرافقه من ارتفاع نسبة الامية وتراجع مستويات التعليم وقلة وجود المدراس في المناطق النائية وما تحتاج من توظيف وبناء، أما العامل الامني المتردي اليوم فهو لا يحتاج الى معدات فقط وانما يحتاج الى كفاءات والخبرات العسكرية التي اقصيت بسبب الاحتلال الامريكي، ناهيك عن نسبة البطالة في المجتمع التي وصلت الى اكثر من (15%) لعام 2015. **(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2015)**، فضلاً عن خصخصة بعض المشاريع العامة واثر ذلك على ارتفاع مستوى البطالة، والدعوى الى زج القطاع الخاص والشركات الاجنبية الى القطاع النفطي من خلال خصخصته وهذا ما يضعف دور الحكومة المركزية في السيطرة على هذا القطاع الذي يعد شريان الحياة الاقتصادي، مع دعوة صندوق النقد الدولة الى الشفافية والقضاء على الفساد الاداري والمالي لا نجد هذا تحقق بل ازداد من حدته، وهذا يدل على ان صندوق النقد الدولي لا يسعى الا لتحقيق مصالحه المالية وان كان يضع الشروط نفذت بعضها ولم تأتي بثمارها وعدم متابعة وفرض الرقابة على البعض الاخر فضلاً عن دعوته الى تحرير التجارة.

وخلاصة القول ان الاقتصاد العراقي على علاقة وثيقة بصندوق النقد الدولي بسبب ما يحتاجه الى موارد مالية لتغطية الانفاق على متطلبات التنمية واتباع سياسة التثبيت الاقتصادي، والتي تتناقض اغلبها مع دوافع هذا الاقتصاد الذي ورث قدراً هائلاً من المشاكل والعقبات التي تحتاج ال معالجة لفترة طويلة حتى يكون له القدرة على النهوض، وليس للحصول على قروض صغيرة وقصيرة الامد مقابل اجراءات غير مدروسة من قبل الصندوق ولا تتلائم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للعراق.

البند الثالث: الاسباب زيادة إعتماد الاقتصاد العراقي على الخارج

بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003 قامت سلطات الاحتلال بإدارة العراق باعتماد سياسات اقتصادية اثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة. وأتسمت هذه السياسات بتحرير اوسع لتجارة السلع بمختلف انواعها ومناشئها بفتح حدود دون قيد او شرط لاستيراد كل ما يمكن استيراده. وتعطيل مناشئ القطاع العام

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

بحجة عدم توفر الطاقة اللازمة لتشغيلها، إضافة الى قيام هذه السلطة بإصدار قرار رقم 39 لسنة 2003 الخاص بالاستثمار الاجنبي في العراق الذي اعطى للمستثمر الاجنبي حرية الاستثمار في اي مجال دون اي شروط او ضوابط تنظم عملية ذلك الاستثمار.

هذه السياسات خلقت وضعاً صعباً لبيئة النشاط الاقتصادي في العراق تمثلت بأبرز الاسباب وهو ما نوضحه بالنقاط الاتية:

أولاً: ضعف القطاع الزراعي : (الراوي،2013 :22.21)

1- اقتصاد شبه متوقف لمعظم نشاطاته السلعية والخدمية.
2- تدمير البنى التحتية بفعل العمليات العسكرية التي استمرت منذ بداية الجسور العائمة منها التي تربط القرى والمناطق الريفية بالمدن. وتراع معدلات انتاج الطاقة الكهربائية اضافة الى نقص كبير في تجهيز الوقود.
3- إغراق السوق بشتى السلع الزراعية المستوردة مناشئ ذات كلف منخفضة لا يستطيع المنتج الوطني من المنافسة، اذ فسح المجال امام استيراد جميع انواع الفاكهة والخضر من الدول المجاورة التي باتت تهدد مستقبل الزراعة العراقية.
4- انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب لحين استكمال شروط الانضمام الرسمي، مما يترتب على ذلك التزامات على العراق بتحرير اسواقه وفتحها امام السلع الاجنبية دون قيود كمية او ضوابط تنظيمية. مما يخلق صعوبة في إمكانية المنتج المحلي من الصمود بوجه المنافسة التي لا يتوقع أن تكون لصالحه.
5- أن الطروحات حول التحول في ادارة الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط والمدار شبه مركزياً الى اقتصاد حر سترتب عليه خصخصة كافة الانشطة الاقتصادية. ورفع الدفع المقدم للقطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة، لا سيما في مجال دعم اسعار الاسمدة والبذور والوقود والمكننة الزراعية، وربما تسعير المياه المستخدم في العملية الزراعية مما قد يؤثر على مستقبل الزراعة العراقية التي اعتمدت كثيراً على الدعم الحكومي.

والمتتبع للزراعة العراقية يجد انها كانت تواجه تحديات عديدة في مقدمة هذه التحديات وواقعها المتخلف المتمثل بانخفاض الانتاجية والاعتماد على المستلزمات التقليدية في النشاط الزراعي، وان هذه المتغيرات الجديدة لواقع الاقتصاد العراقي قد اضاف تحديات أخرى لمستقبل الزراعة العراقية .

ثانياً: توقف القطاع الصناعي والاسباب تمثلت بالاتي: (العزواي، 2016: 188).

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

1- ضعف الجانب التمويلي نتيجة قلة التخصيصات الاستثمارية الفعلية في موازنات الدولة العراقية يتبعه قلة الاستثمارات الاجنبية القادمة للعراق، كونها بيئة طاردة للاستثمار.

2- الدمار الذي لحق بالبنية التحتية في القطاع الصناعي سيما المصانع الكبيرة واهمال عملية اعادة الاعمار وتأهيل تلك البنى والمنشئات التي طالها التدمير والنهب.

3- انتشار الفساد المالي والاداري في جميع مؤسسات الدولة وغياب الرادع القانوني والاجراءات الصارمة مما جعل من عملية الاستثمار واعادة الاعمار سلسلة روتينية لا تنتهي الا بالرشوة والوسطاء سيما في دوائر الضريبة التي اصبحت عائقاً كبيراً للاستثمار المحلي والاجنبي.

4- ارتفاع حزمة تكاليف المنتج العراقي بسبب شح الطاقة الكهربائية والمنتجات والمشتقات النفطية وتشريع قانون اعادة المفصولين السياسيين وتأثير كل ذلك على مجمل تكاليف المنتجات.

5- ضعف الجانب التشريعي وعدم الاهتمام بالمتابعة وتنفيذ القانونين الصادرة التي تنظم عملية القطاع الصناعي الامر الذي ادى الى اغراق الاسواق بالبضائع الرديئة ورفع الحماية عن الصناعة الوطنية المحلية مما ادى الى اغلاق المئات من المصانع نتيجة عدم قدرتها على المنافسة، سيما فترة اغلاق التعرفة الجمركية.

6- ابتعاد ذوي الاختصاص وتكنوقراط من قمة القرار الصناعي اي استبعاد الكفاءات العلمية اصحاب الخبرة لأسباب سياسية منها نظام المحاصصة والتوافقات.

7- تهالك وتقادم وسائل الانتاج المستخدمة في المصانع ناهيك عن تخلفها التقني والعلمي وعدم تعويضها واستيراد البديل عنها مما ادى الى شطب خطوط انتاجية بأكملها من المصانع العراقية.

8- المشاكل التسويقية التي ظهرت اما منشئات القطاع الصناعي واعراض بعض الاجهزة الحكومية عن شراء منتجات صناعية الوطنية بسبب الفساد بكل انواعه.

9- اهمال البحث العلمي الذي يعتبر اهم عوامل النهوض في القطاع الصناعي وحلقة الوصل بين التنمية والتخطيط.

10- تخلف الدوائر الخدمية عن تقديم مختلف انواع واجباتها للقطاع الصناعي كتخلف دوائر البلدية من جعة تخصيص الاراضي ودوائر الكهرباء والنفط والماء والتخطيط العماري والدوائر الاجنبية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

11- خلق العديد من المصانع القطاع الخاص تحت وطأة الظرف الامني ورفع الدعم وهجرة العمالة الفنية ورداءة المواد الاولية المستخدمة.

ثالثا: الاستثمارات الاجنبية .

ان الاستثمارات الاجنبية هي احد اوجه الارتباط مع الاقتصادات دول العالم ، وان اكتساب هذه الاستثمارات لها اهمية خاصة في الاقتصاد العراقي ، لكونها مصدر لتمويل عمليه التنمية والحصول على التكنلوجيا الحديثة، والمهارات التنظيمية والادارية والتسويقية ، والعراق اليوم يحتاج الى الاستثمارات بجميع اشكالها اكثر من اي وقت مضى ، نظرا للتدمير الذي اصاب المقومات الاساسية والبنية التحتية من جراء الحروب والاحتلال والامر الذي يلزمه الانفتاح على الاستثمار الخارجي ، من اجل المساهمة بإعادة بناء العراق وتنمية اقتصاده لاسيما بعد التحولات الكبيرة في عملية ادارة الاقتصاد وصدور قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) الذي يعد خطوة هامة في تشجيع الاستثمارات الخارجية **(الراوي ، 2009 : 276)**، وبذلك فان طبيعة الاقتصاد العراقي تحتم عليه العمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية لإعادة الاعمار وتوظيفها لبناء قطاعات الاقتصاد المختلفة للنهوض بعملية التنمية، وهذا ما يزيد من حاجه واعتماد هذا الاقتصاد الى اقتصادات دول العالم ، لتكون هذه الاستثمارات سواء كانت ايجابية قادرة على تفعيل قطاعات الانتاج وبناء البنية التحتية ام غير مجدية وهي احد اوجه الارتباط مع الدول الاخرى.

رابعا: طبيعة السياسات النقدية .

ان ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية يجعلها تصبح اعلى نسبيا من الاسعار العالمية ، الامر الذي يؤدي الى تدهور معدلات التبادل التجاري من خلال زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات (الدليمي، مرجع سابق،2012 :75) . فارتفاع اسعار السلع المصادرة يقلل من درجة منافستها للسلع الاجنبية في اسواق العالم ، مما يولد انعكاسات ضارة على ميزان المدفوعات **(السيد علي، 1986: 434)** اذ بلغت معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي ارتفاعا كبيرا بلغ سنويا(53%) لعام (1990) ليكون (33.6%) لعام (2003) ثم الارتفاع في عام (2010) بنسبة (2.3%) **(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، 1990_2010)** . ان فقدان القوة الشرائية للعملة العراقية يعود الى الوضاع التي يمر بها البلد ، وخاصة تزايد المعروض النقدي، اذ ان المستوى العام للأسعار يرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقد فكلما زاد عرض النقد كلما ارتفعت الاسعار وانخفضت القوة الشرائية، وان ارتفاع الاسعار اثر على اهم المتغيرات الاقتصادية وهو سعر الصرف الذي يمثل المرأة التي تعكس مركز الجولة التجاري مع العالم الخارجي من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، والذي يعد اداة ربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي **(الدليمي، 2012 ،77-76)**. اذ يكون سعر الصرف للدينار العراقي في عام (1990) بمقدار (4) دينار عراقي. وبهذا التدهور لقيمة العملة العراقية

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ضعفت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقابل انتاج الاسواق العالمية، مما ادى الى ان تصبح الاستيرادات ارخص بكثير من السلع المحلية، ليكون النظام النقدي احد اهم الاسباب التي ادت الى ارتفاع مؤشرات الانكشاف التجاري على الخارج بسبب انخفاض اسعار المنتجات المستوردة مع ما ينتج في الداخل.

الخلاصة : الاستنتاجات والتوصيات:

1- ان باستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية لقياس مدى العلاقة والاعتماد للاقتصاد العراقي على الخارج ,تبين ان نسبة هذه المؤشرات مرتفعة جداً , وهذا يدل مدى عمق تبعية هذا الاقتصاد الى اقتصادات دول العالم الاخرى وعدم توازن هذه العلاقة التي تصب في مصلحة الدول الاخرى .

2- عدم تنوع الانتاج في الاقتصاد العراقي وخاصة في الانتاج الزراعي والصناعي , واقتصاره على صادرات النفط الخام مما دفع بهذا الاقتصاد للاستيراد لسد حاجة الطلب المحلي .

3- ضعف البنية التحتية نتيجة للظروف والأزمات التي مر بها العراق , وعدم قدرتها على مساندة قطاعات الإنتاج المحلي .

4- ارتفاع الديون الخارجية وسوء إدارتها, والتوسع في الاستدانة بعد عام (2004) من صندوق النقد الدولي مقابل المطالبة بإصلاحات لا تراعي الحالة الاقتصادية الاستثنائية التي يعيشها , لتصبح هذه الديون (إقساط + فوائد + إصلاحات) عبأ على عملية التنمية.

5- عدم قدرة السياسة المالية والنقدية في إيقاف تدهور العملة المحلية (الدينار) من خلال ارتفاع الاسعار والتضخم مما اثر على سعر صرف العملية العراقية امام العملات الاجنبية , الامر الذي عد عائقاً امام زيادة القدرة التنافسية للصادرات , ومشجعاً لزيادة الاستيرادات .

6- ان تركز صادرات العراق النفطية نحو الدول المتقدمة اقتصادياً يجعل منه مستورداً للازمات الاقتصادية التي تصيب تلك البلدان , من خلال انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض ايراداته , او حدوث ازمة سياسية او حروب يمكن ان تؤدي الى ايقاف صادراته وهذا يؤثر سلباً على عملية التنمية .

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

7- انه من غير المجدي التوجه لإلية السوق والانضمام لمنظمة التجارة العالمية في ظل ضعف الانتاج غير النفطي , لأنه لا توجد فرص حقيقية يمكن ان يكتسبها الاقتصاد العراقي لزيادة او دعم الانتاج والصادرات غير النفطية .

التوصيات:

1- ان عدم قدرة هذا الاقتصاد على النهوض بعملية التنمية يتطلب العمل على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وتوظيفها في القطاعات الخدمية والانتاجية , وذلك لإمكانية زيادة الإنتاج لإعادة التوازن مع الخارج لصالح هذا الاقتصاد .

2- العمل على تقليل العقبات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي من خلال توفير الدعم الكامل له لخلق القدرة على النمو الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي في ظل ما يتمتع به هذا الاقتصاد من مقومات كبيرة متمثلة بالموارد المائية والمناخ والتربة والعمل والموارد المالية.

3- اصلاح القطاع الزراعي من خلال توفير الدعم المالي وتدريب وتأهيل العاملين وجذب الخبرات في هذا المجال , واتباع سياسة الحماية للمنتوجات الوطنية , وتفعيل دور اجهزة السيطرة النوعية , والتأكيد على دور الدعاية والإعلان من اجل الوصول الى الأسواق المالية .

4- ان الحصول على الديون الخارجية يجب ان يكون وفق شروط ما يحتاجه هذا للاقتصاد وليس وفق ما تشترطه المنظمات الدولية , ووفق فترات طويلة الامد , ولأغراض تطوير وبناء البنية التحتية , لان النتيجة النهائية لهذا الديون هو تسديدها مع فوائدها لهذه المنظمات .

5- العمل على تفعيل دور السياسة المالية والنقدية للحد من ارتفاع الاسعار , وتقديم الدعم السعري لبعض المنتجات لتكون لها القدرة على المنافسة السلع الاجنبية .

6- ان التوجه للانفتاح الاقتصادي على العالم المتمثل بالحرية التجارية واتباع برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي يجب ان تسبق بخطوات مدروسة وملائمة وبقدر معقول من التأهيل لبنية هذا الاقتصاد من اجل الحصول على أفضل الفرص لنجاح التنمية المستقلة .

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

تفعيل دور مؤسسات الرقابة والتدقيق والمسائلة للقضاء على الفساد الاداري والمالي والأخلاقي , من خلال وضع اطر قانونية وتشـريعية, وإعادة هيكلة كوادر هذه المؤسـسـات , وتوفير الدعم المالي , والحماية والأمن , لتجنب هدر المال العام , ولتوفير كوادر ادارية كفوءة قادرة على النهوض بعملية التنمية

المراجع : References

أولاً:الكتب

1- الراوي , احمد عمر (2013) دراسات في الاقتصاد العراقي بعد العام 2003 الواقع والتحديات , طبعة الاولى , دراسة الشؤون الثقافية العامة , بغداد .
2- السيد علي، عبد المنعم (1968)، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع الاشارة الخاصة بالعراق، الجزء (2)، مطبعة الديواني، بغداد.
3- عوض الله ،زينب حسن(1999) الاقتصاد الدولي, الدار الجامعية الجديدة للنشر, الاسكندرية
4- فوزي, عبد المنعم(1965) المالية العامة والسياسة المالية, دار المعارف, الاسكندرية, مصر .
5- عبد المجيد, عبد الفتاح عبد الرحمن, اقتصاديات المالية العامة, الطبعة الثانية, القاهرة, 1996.
6- محمد, عمرو هاشم (1017) المالية العامة والسياسة المالية والتطورات الحديثة, مكتب العراق للطباعة والنشر, العراق, بغداد .

ثانياً: البحوث والدراسات:

1- حماد, سعد عبد الكريم (1013) تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (2003-2013)، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(5)، العدد(10).
2- الدليمي، د. اياد حماد عبد(2005) اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة, رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية .
3- عبيد، باسم خميس (1017) تقدير اثر الدين العام الداخلي على الاساس التقدير في الاقتصاد العراقي للمدة من (2006 – 2015). بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد (9), العدد (19).
4- عباس، د. زهرة حسن (1992) تطور هيكل الاستيرادات العراقية واثره على التكوين الرأسمالي للمدة (1964-1986)، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية/ كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، العدد(2) .
5- العزاوي, كريم عبيس حسان (1016) اثر الانسجام الاجنبي المباشر على النمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003-2013), بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلة (18) , العدد(3) .
6- المعموري، أحمد سامي مرهون (2017)، اتفاقية الاستعداد الائتماني لعام 2015 واثره علل العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، بحث منشور في مجلة الانبار للعوم القانونية والسياسية، العدد (13)، المجلد(2).

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ثالثاً: التقارير والنشرات:

1- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات لسنوات متفرقة، بغداد للمدة(2004-2016).
2- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، نيويورك 1987.
3- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، 1015

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1- الفضل، محمد يوسف محمد علي(1010) تحليل الاثار برامج صندوق النقد والبنك الدوليين , رسالة ماجستير جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد .

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)

1- محمد عبد الحليم عمر,2003, الدين العام, بحث منشور في مجلة جامعة الازهر على الموقع الالكتروني التالي: www.salehkamel@yahoo.com
2- صاولي مراد: الانفتاح التجاري واثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية منشور على الموقع الالكتروني التالي: Saoulimourad@gmail.com
3- قبسة، طه محمد، مؤشرات التنمية المستقلة، 2012، الموقع الالكتروني: www.sudanesconline.com
4- الموقع الالكتروني التالي: www.imf.org تأريخ الزيارة 2018/3/15.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الملاحق:

الملحق (1)

التوزيع السلعي للتجارة العراقية للمدة(2004- 2009)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

قم	اسم الشعبة	2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	السنة	2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	الصادرات والواردات	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
1	الموادالغذائية والحيوانات الحية	0.2	3.43	0.26	3.4	0.28	3.4	0.3	5.4	0.2	5.4	0.3	5.4
2	المشروبات والتبغ	0	1.31	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3
3	المواد الخام غير الغذائية	0.3	1.76	0.18	1.8	0.15	1.8	0.2	1.8	0.2	1.8	0.22	1.8
4	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	99.4	9.86	99.5	9.9	99.24	9.9	99.2	9.8	99.3	9.8	99.2	9.8
5	زيوت وشحوم حيوانات ونباتات	0	6.39	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4
6	المواد الكيمياوية	0	6.72	0	6.7	0.0006	6.7	0	6.7	0	6.7	0.01	6.7
7	سلع مصنفة حسب المادة	0.1	8.36	0.06	8.4	0.052	8.4	0.1	11.4	0.1	11.4	0.05	11.4
8	مكائن ومعدات نقل	0	43.5	0	43.5	0.235	43.5	0.2	38.5	0.2	38.5	0.2	38.5
9	مصنوعات متنوعة	0	15.8	0	15.8	0	15.8	0	15.8	0	15.8	0	15.8
10	السلع والمعاملات غير المصنفة	0	2.9	0	2.9	0.03	2.9	0	2.9	0	2.9	0.02	2.9
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات(2010- 2016)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

رقم	اسم الشعبة	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
		ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
1	الموادالغذائية والحيوانات الحية	0.3	5.4	0.28	5.4	0.28	5.4	0.23	5.4	0.28	5.4	0.28	5.4	0.3	5.2
2	المشروبات والتبغ	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3	0	1.3
3	المواد الخام غير الغذائية	0.22	1.8	0.15	1.8	0.15	1.8	0.150	1.8	0.15	1.8	0.15	1.8	0.1	1.7
4	الوقود المعدنية	99.2	9.8	99.24	9.8	99.25	9.80	99.25	9.8	99.25	9.8	99.25	9.8	99.3	9.7
5	زيوت وشحوم	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4	0	6.4
6	المواد الكيمياوية	0.01	6.7	0.01	6.7	0.01	6.70	0.01	6.7	0.01	6.7	0.01	6.7	0	6.8
7	سلع مصنفة حسب المادة	0.05	11.4	0.05	11.4	0.05	11.40	0.05	11.4	0.05	11.4	0.05	11.4	0	11.5
8	مكائن ومعدات نقل	0.2	38.5	0.24	38.5	0.24	38.5	0.24	38.5	0.24	38.5	0.24	38.5	0.3	38.5
9	مصنوعات متنوعة	0	15.8	0	15.8	0	15.80	0	15.8	0	15.8	0	15.8	0	15.8
10	السلع والمعاملات غير المصنفة	0.02	2.9	0.02	2.9	0.020	2.9	0.02	2.9	0.02	2.9	0.02	2.9	0	2.9
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الملحق (2) **التوزيع السلعي للتجارة العراقية للمدة(2010- 2016)**

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

– البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات(2010– 2016)